بين الشورى والديمقراطيّة

المهندس عدنان الرفاعي

.. في رِحلة البشريَّة مَعَ الحقِّ والعدلِ والمساواة قصَّةٌ طويلةٌ جداً ، زمنُها عُمُرُ البشريَّة ذاتِها .. وقصَّةٌ عريضةٌ جداً ، عَرْضُها عَرْضُ رِحلة الإنسان معَ جَدَلِيَّة الألَم والأمَلِ في علاقته معَ أخيه الإنسان .. هذه القصَّةُ يُسَمِّي القرآنُ الكريمُ حَدَّها الإيجابيَّ باسمِ الشُّورى ، وتُسمِّي المُصطلحاتُ السياسيَّةُ هذا الحدَّ باسمِ الديموقراطيَّة ..

ولَمَّا كان مُصطَلَحُ الديموقراطيَّة وضعيّاً من وصف البشر ، فلا بُدَّ أنْ يُحَمِّلَهُ البشرُ دلالاتٍ تتناسَبُ مَعَ الرؤيَة الخاصَّة لكلٍّ منهم داخل المُجتمَعِ الإنسانيِّ ، تِجاه علاقة الفردِ بالحاكِم ، وعلاقة الحاكِم بالفرد ، وعلاقة الفرد بالفرد ..

.. وفي تاريخِ البشريَّة مَعَ مفهومِ العدلِ والمساواة الذي تسعى إليه الديموقراطيَّة ، نرى أنَّ الاقترابَ من تَحقُّقِ العدلِ والمساواة ليس مُرتبطاً بنظامٍ سياسيٍّ مُحدَّد ، وأنَّهُ في النهاية يَتَعَلَّقُ بالمُستوى الحضاريِّ للمجتمع ، وبدرجة امتلاكِه لروحِ التَّماسك والالتفاف حولَ الحق ..

.. فالمسألةُ في النِّهاية ليستْ محصورةً باسمِ النظامِ السياسي الحاكم .. فكم من نظامٍ يُطلقُ على نفسه صفةَ الحُريَّة والديموقراطيَّة تحت نَموذجٍ جمهوريٍّ ، أو ما شابه ذلك ، مارسَ ضدَّ شَعبِه أبشعَ أوجه الإرهابِ والظلمِ تحتَ ستارِ الديموقراطيَّة والحريَّة ذاته ، وذلك بصورةٍ أبشع منْ كلِّ ممارساتِ الأنظمة الملكيَّة ..

.. إنَّ تطوُّرَ النظامِ الديموقراطيِّ – كممارسةٍ على أرضِ الواقع – يتعلَّقُ بتطوُّرِ البعدِ الإنسانيِّ والحضاريِّ للمجتمعِ الذي هو موضوعُ هذه الديموقراطيَّة .. فلا يُمكنُ

تحقيقُ العدلِ والمساواةِ وتكافُؤِ الفرَصِ في مُجتمعٍ يُسجَنُ فكرُهُ وثقافته في دهاليز العصبيّات الطائفيّة والمذهبيّة والقبليّة والقوميّة ، وخصوصاً إذا تَعدَّدت هذه الهُوِيَّاتُ في ذلك المجتمع ..

.. وكلَّما توسَّعت طرقُ الاتِّصال بين أبناءِ المجتمعِ ، وازدادت مساحةُ المشترك الثقافيِّ والفكريِّ بينهم ، وتقلّصت مساحةُ جهلِ بعضِهم ببَعض ، كلّما ارتقت أدواتُ المُمَارَسَةِ الديموقراطيّة ، وكلّما تعلّق بِها المجتمعُ وارتقى إلى سويّةٍ أعلى من العدلِ والمساواةِ وتكافُؤِ الفُرَص ..

.. واحتكارُ الممارسةِ الديموقراطيَّةِ على معيارِ نموذجٍ فكريٍّ مُحتَكَرٍ منْ قِبَلِ بعضِ أبناءِ المُجتَمَعِ ، وفرضُ ذلك على الآخرين ، هو – في النهايةِ – أبشعُ أشكالِ القفزِ فوقَ حقيقةِ الديموقراطيَّة ، باسم الديموقراطيّة ذاتها ..

.. فالديموقراطيَّةُ لا تكونُ إيجابيَّةً إلاَّ حينما يتبنّى المجتمعُ ثقافةَ قبولِ الآخرِ ورأيِه ، وثقافةَ التعايشِ داخلَ وطنٍ واحدٍ مع الحِفاظِ على كلِّ الخصوصيّات الدينيّة والمذهبيّة والقوميّة ، وحريّةِ التحرّك بين هذه الانتماءات .. وإلاّ ستكونُ أداةً من أدوات الصراعِ داخلَ المُجتمع ..

.. ولمّا كانَ الإنسانُ أكثرَ شَيءٍ جدلاً ، فإنَّ مُعظَمَ الطُّغاةِ يَصِفونَ طُغيانَهم بالنهجِ الديموقراطي ، واصفينَ الآخرَ بالمُفسِد الذي يُريدُ إظهارَ الفساد .. وجميعُ الممارساتِ الديكتاتوريَّة بشتّى أشكالِها ، تَمَّتْ تحتَ أعذارٍ وطنيَّةٍ وقوميَّة ودينيّة ، وذلك بالتلاعبِ في ثقافةِ المُجتَمَعِ وفكرِه .. فحتى فرعون نراهُ يَصِفُ موسى عليه السلام بالمُفسِد ، وبالتالي يُقدِّمُ قَتْلَهُ على أنَّهُ ضرورةٌ دينيّةٌ ووطنيّةٌ لدرءِ المفسدة عن الدين والوطن ..

(وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ) (غافر : ٢٦) ..

.. وهاهم بعضُ الكافرين يَصفونَ أحدَ رُسلِ الله تعالى بأنَّه يفتري على الله تعالى كَذِباً ، في الوقتِ الذي يفعلونَ بهِ ذُروةَ الكَذِب بإعراضِهم عن رسالةِ اللهِ تعالى التي يَحملُها ذلكَ الرَّسولُ لهم ..

(إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ) (المؤمنون : ٣٨) ..

.. لذلك فممارسةُ الديموقراطيَّة شيءٌ ، والزعمُ بالانتماءِ إليها شيءٌ آخر .. فلو نظرنا إلى حقيقةِ الديموقراطيَّة في أيِّ مُجتمعٍ من الزاويةِ التي ينظرُ منْ خلالِها حاكمُ هذا المجتمع ، لما رأينا ظُلماً وقهراً حتى في أبشعِ النُّظمِ الديكتاتوريّة ... إذاً تتمُّ عمليَّةُ التقييمِ الديموقراطي ، بالنظرِ إليها من مناظيرَ مُجرَّدةٍ ، بعيدةٍ عن كلِّ العصبيّات المُسبقةِ الصّنع ..

.. ولا يُوجَدُ نَموذجٌ مُحدَّدٌ للديمقراطيَّة صالحٌ بعينه لكُلِّ زمانٍ ومكان .. فَكُلُّ حضارةٍ تُفرِزُ أدواتها الديمقراطيّة ، وتنتجُ آليّاتها المُناسبةَ لذلك .. لذلك فإنّ كُلَّ التصوّرات التي تحملُها الأيديولوجيّات المُسبقةِ الصُّنعِ عن الديموقراطيَّة وآليّات تحقيقها ، والتي يُقدِّمُها أصحابُها على أنّها وصفةٌ صالحةٌ لكلِّ زمانٍ ومكان ، لن يُكتَبَ لها الاستمرارُ في الحياةِ إنْ لم تحملْ بذاتِها حيثيّاتِ التغييرِ والتطويرِ بما يُوازي التطوُّرَ الحضاريَّ الذي يعيشُهُ المُجتَمع .. وفي المنظومةِ الشيوعيَّةِ – التي انهارت – أكبرُ دليلٍ على ذلك ..

.. أليست الأيديولوجية نتيجةً مُؤجَّلةً لتصوُّراتٍ سُلطويّة ، تُكَوِّنُ تَصوُّرات مُنتجيها ومعتنقيها ، ومادَّةَ سياستِهم ، من أجل بناءِ مُجتمعٍ مُنظَّمٍ وفقَ نموذج سياسيٍّ واجتماعيٍّ مُحدَّدٍ .. أليس مُنتجو هذه الأيدلوجيا أصحابَ ثقافةٍ وفكرٍ لا يخرجُ – في النهاية – عن السقفِ الفكريِّ والثقافيِّ لحضارةِ الجيلِ الذي عاشوا فيه .. فكيفَ إذاً من المُمكنِ رسمُ أدواتِ الديموقراطيّة المستقبليّة ، وتحديدُها في الأطرِ الثقافيّة والفكريّة التي ستكون من الماضي حين وصولِ المجتمعِ إلى نقطة المُستقبل ، التي رُسِمَت تلك الأيديولوجيّة من أجلها ؟ !!! ..

.. لا يُمكنُ أن يكونَ ذلك سليماً مائةً بالمائة ، إلاّ إذا تحقَّقت عِدّةُ شروطٍ ، على رأسِها ، إيقافِ زمنِ التطوُّرِ الحضاري ، عندَ لحظةِ إنتاجِ تلك الأيدلوجيا .. وبالتالي تُصبحُ تلك الأيديولوجية المُسبقةِ الصُّنعِ عِبئاً ثقيلاً في وجهِ التطوُّرِ الحضاريِّ للمجتمع ..

.. فَمِنَ المُستحيلِ فَصْلُ الأيديولوجية وأدواتِها الديموقراطيّةِ عن الاختراعاتِ الإنسانيّة ، وعن أدواتِ التطوُّرِ الحضاري ... إنّ كونَ الإنسانِ موضوعَ الديموقراطيّةِ وما تتعلّقُ به من أيدلوجيا ، وكونَ الإنسانِ مُكوَّناً من عُنصريِّ المادّةِ والرُّوح ، فهذا يقتضي أنّ أيدلوجيا الديموقراطيّة مُكوَّنةٌ منْ زوجيةٍ بنيويّةٍ ، ركناها المادّةُ والروح .. أي ظاهرُ القوانين ، وباطنُها وما يحملُهُ من بُعدٍ إنسانيٍّ روحي ..

.. إنّ الديموقراطيّةَ ضرورةٌ للنهوضِ الحضاريِّ ، ولكنّها ليست كافيةً دون عملٍ بنّاء .. وتحقيقُها لا يكونُ إلاّ بتوفّرِ الشروطِ التالية :

(١) – أنْ تسودَ ثقافةُ الديموقراطيّةِ في المجتمع ، وأن تتأصّلَ في نفوسِ أبناءِ الأمّة ..

(٢) – أنْ تسودَ ثقافةُ احترامِ حقوقِ الإنسان ، ومعتقداتِ الآخرين ، داخلَ الوطنِ وخارجَه ..

(٣) – أنْ يسودَ التعاونُ بين أبناءِ الأمّةِ من أجل بناء المجتمعِ الديموقراطي ..

(٤) – أنْ تسودَ ثقافةُ نفي كلِّ أشكالِ الطُّغيان ..

(٥) – أنْ تتمَّ عمليَّةُ بناءِ المؤسَّسات الديموقراطيّة ..

(٦) – عَدَمُ سجنِ حركةِ التطوُّرِ الديموقراطيِّ وآليّاتِ تحقيقِها في سجونِ الأيديولوجيّات المُسبقةِ الصُّنع ..

(٧) – العملُ المستمرُّ على تطويرِ الأدوات الديموقراطيّة ، وتوجيهُهَا المستمرُّ نحوَ طريقِ الحقِّ والعدلِ وتكافؤِ الفُرص بين جميع أبناءِ الوطن ..

.. من هنا نرى أنّ الدعوةَ إلى إنشاءِ الديموقراطيّة على أساسٍ تاريخيٍّ مُحدَّدٍ بذاته ، مُوافقٍ لِمرحَلَةٍ تاريخيّةٍ بعينها ، هي دعوةٌ إلى عَوْدةِ المجتمع إلى الماضي ، وهي دعوةٌ مبنيّةٌ على أساسٍ فَلسفيٍّ مفادُهُ أنّ الواقِعَ نتيجةٌ حتميَّةٌ لأيديولوجيَّةٍ مُحدَّدةٍ هي التي يعتقِدُها أصحابُ هذه الدعوة ..

.. إنّ فلسفةَ التاريخِ ، تُبيِّنُ لنا أنّ الواقعَ والماضي ، مادّتُهُ الاختلافاتُ والتناقضاتُ ، مِثْلَ الأدغالِ الكثيفة .. وأنَّ القُوَّةَ المُحَرِّكةَ لقوانينِ الحركةِ التاريخيّة ، هي مُحصِّلةُ هذه الاختلافات والتناقضات ، وأنّ النتائجَ لا تكون دائماً مُوافِقَةً للأيديولوجية التي يعملُ وفقها البشر كمقدّمات ..

.. وممّا يزيدُ في احتمال سقوطِ الأيديولوجية المُسبقةِ الصُّنعِ حين وصولِ المجتمع إلى سويّةٍ حضاريّة نافيةٍ لهذه الأيدلوجيا ، هو سعيُ واضعي أيِّ أيدلوجيا إلى تبريرٍ شرعيّةِ بعضِ النزاعاتِ الهدَّامة ، وإخفاءِ بعضِها الضروريِّ للتنوّعِ الفكريِّ والحضاريِّ ، وذلك حتى تُحيطَ خريطتُهم الأيدلوجيّةُ بأوسعِ مساحةٍ مُمكنةٍ من الأفكارِ التي تَخدمُ مصالحَهُم ، وحتى يُضَيِّقُوا الخناقَ على التناقضاتِ الواقعيّةِ التي لا تَخدمُ مشروعَهُم الأيدلوجي ، وبالتالي يُقَدِّمونَها على أنّها اتِّفاقات ..

.. ومهما حَملت أيديولوجية الديموقراطيّة من أدوات التغيير والتبديل مع الزمن ، فإنّ لها عُمُراً لا بُدّ في نهايته من إنتاجِ أيدلوجيا جديدة بروحٍ جديدة .. فلكلِّ منهجٍ وضعيٍّ أجلٌ .. ولو نظرنا إلى التاريخ لرأينا هذه الحقيقةَ قانوناً تاريخيّاً يحكمُ كلَّ الأمم دون استثناء ..

(وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ) (الأعراف : ٣٤) ..

.. والحديثُ عن الشُّورى في الإسلامِ ، لا يكونُ سليماً إلاّ بانتماءِ دلالاته واستنباطاته إلى النصّين القرآنيّين التاليين ، الوحيدين في كتابِ الله تعالى في حمل دلالاتِ مسألةِ الشُّورى ، وبعدمِ فرضِ أيِّ تصوُّرٍ تاريخيٍّ على هذه الدلالات ..

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) (آل عمران : ١٥٩)

(فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٣٦) وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ (٣٧) وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٣٨) وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ (٣٩) وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (٤٠) وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ (٤١) إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٤٢) وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) (الشورى : ٣٦ – ٤٣) ..

النصُّ الأوَّلُ يُصوِّرُ لنا توجيهَ الله تعالى وأمرِه لرسوله ﷺ ، في تعامُله معَ الرعيّة كرسولٍ ، وكقائدٍ لَهُم ، أيْ كحاكِم .. أيْ يُصوِّرُ لنا في دلالاته المُطلقة علاقةَ الحاكِم معَ الرعيّة كما يُريدُها اللهُ تعالى .. ونرى فيه أنَّ العبارةَ القرآنيّةَ : (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) تَرِدُ في قلبِ نصٍّ قُرآنيٍّ يُصوِّرُ مجموعةً من الأوامر الإلهيّة للحاكِم ..

.. والنصُّ الثاني يُصوِّرُ لنا وصفَ الله تعالى لعبادِه المُلتزِمين بمنهجه ، والمتّصفين بصفاتٍ عديدةٍ يوردُها النصُّ ، منها (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) ..معَ توجيهاتِ اللهِ تعالى وأوامرِه التي يجبُ على هؤلاء العبادِ أنْ يتبعوها ..

إذاً مُشاورةُ الحاكِمِ للمحكومين أمرٌ إلهيٌّ من جَوْهَرِ الإسلام .. فورودُهُ بصيغةِ الأمرِ ليس عبثاً .. وهذه المشورةُ مُلزِمَةٌ للحاكِم ، لأنّه لا داعي لها إن لَمْ تكنْ مُلزمَةً ..

فهل من المعقولِ أنْ يُخصِّصَ اللهُ تعالى في كتابِهِ الكريم نصّاً بصيغةِ الأمْرِ ، نتيجةُ تنفيذِه كعدمِها ؟!!! ..

.. وبعدَ مُشاورةِ الحاكم للمحكومين ، والأخذِ بنتيجتها ، وعزمِ الأمْرِ على ذلك ، من خلالِ آليَّة تركها اللهُ تعالى مفتوحةً ، لتكونَ مُناسبةً للسويّةِ الحضاريّة الخاصّة بكلِّ جيلٍ .. بعدَ ذلك يأمرُ اللهُ تعالى الحاكمَ بالتوكُّلِ على اللهِ تعالى في تنفيذِ ما تمَّ العزمُ عليه : (فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) ..

.. إذاً في علاقةِ الحاكمِ معَ المحكومين ، نرى نصّاً مُجْمَلاً يَحْمِلُ كُليّاتِ هذه المسألة ، دون تقييدِ المُجتَمَعِ بآليةٍ مُحدَّدة ، فالثابتُ هو مُشاورةُ الحاكمِ للمحكومين ، والعفو عنهم ، والاستغفار لهم ، وبعدَ عزمِ الأمرِ كنتيجةٍ لهذه المشورة ، العملُ بما يُرضي اللهَ تعالى من خلالِ التوكّلِ عليه .. (فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) ..

.. أمّا في علاقةِ أبناءِ المجتمعِ مع بعضهم – حُكّاماً وَمَحكومين – فإنّنا نرى أنّ العبارة القرآنيّة : (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) ، تصفُ جانباً من حالِ المؤمنين المتوكّلين على الله تعالى ..... وفي وُرودِ هذه العبارةِ القرآنيّةِ وسط عباراتٍ تُبيّنُ صفات أولئك المؤمنين ، إشارةٌ إلى أنّ تحقُّقَ مسألةِ الشورى المعنية بقولِه تعالى (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) ، تَكُونُ على أكملِ حالٍ ، حينما يتّصفُ فاعِلُوها بالصفاتِ التي تبيّنها العباراتُ القرآنيّةُ المحيطةُ بها ..

وهذه الصّفاتُ هي :

- (لِلَّذِينَ آمَنُوا)
- (وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ)

- (وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ)
- (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ)
- (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ)
- (وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ)
- (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)
- (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)
- (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) ..

.. وانتصارُهم حينما يُصيبُهُم البغيُ ، لَمْ يتركْهُ اللهُ تعالى مفتوحاً ، بل قيَّدَهُ ، مُبيناً أنَّ الحدَّ الأعلى هو أن تُقابَلَ السيِّئةُ بسيئةٍ مِثْلِها ، وأنَّ العفوَ والإصلاحَ والصبرَ والغفرانَ يسمو بالإنسان عند الله تعالى ..

(وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (٤٠) وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ (٤١) إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٤٢) وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) ..

.. ففي مُجتمعٍ يتَّصفُ بهذه الصِّفات ، تُعطي مسألةُ الشورى ثمارَها على أكملِ وجه .. وكلَّما ابتعدَ أبناءُ الأمّة عن هذه الصِّفات ، كلّما فقدت مسألةُ الشورى روحَها ، وكلّما أصبحت مُجرَّدَ آليّةٍ ماديةٍ فاقدةٍ للحياة التي فُرِضَتْ مسألةُ الشورى مِن أجلِها ..

.. ونرى أيضاً أنَّ اللهَ تعالى لمْ يُحدِّدْ لهذه الشورى آليَّةً بعينها ، كوصفة صالحة لكلِّ زمانٍ ومكان .. وبذلك يقولُ اللهُ تعالى لنا : إنَّ أدوات تنفيذ الشورى ، وآليّاتٍ جزئيّاتها الحضاريّة ، مفتوحةٌ أمامَكم ، لتواكبوا – في مُمَارستها – آخرَ المُعطيات الحضاريّة .. فبمقدار ما تقتربُ الشورى من العدلِ والمساواة وتكافؤِ الفُرَص بين أبناءِ الأمّة ، بمقدارِ ما تكونُ أقربَ إلى مُرادِ اللهِ تعالى في قوله .. (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) ، وفي قولِه تعالى .. (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) ..

.. وقد قادتْ العصبيَّاتُ الطائفيَّةُ والمذهبيَّةُ الكثيرَ منَ الاتِّجاهات الفكريّة والثَّقافيّة بينَ أبناءِ الأمَّة ، إلى تلبيسِ مسألة الشُّورى ثيابَ التاريخ ، وإلى تَحديد أدواتها وآليَّاتها بحيثُ لا تتجاوزُ واقعَ الشورى في العقودِ الأولى التالية لوفاة الرسول ﷺ .. فدلالاتُ العبارتين القرآنيّتين (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) ... (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) ... تمَّ أسرُها وسجنها – عندهم – في إطارِ التاريخ .. وبذلك تمَّ – عِندَهم – القفزُ فوقَ حقيقة إطلاقِ هاتين العبارتين القرآنيَّتين فوقَ التاريخ ورجالاته ..

.. وراحتْ دلالاتُ بعضِ الرواياتِ التاريخيّة تُلوى لتمرَّ من أنفاقِ هذه العصبيّة أو تلك .. إضافةً إلى تلبيس رواياتٍ لا علاقةَ لها بجوهرِ الدين ، من أجل خِدمة هذه العصبيّات ..

.. فأهلُ السنّة يُفلسفونَ بعضَ رواياتِ التاريخ للقولِ بأنَّ الرسول ﷺ أشارَ إلى أبي بكرٍ رضي الله تعالى عنه بالخلافة بعده .. وأهلُ الشيعة يُفلسفون بعضَ الرواياتِ أيضاً إلى أنَّ الرسول ﷺ أوصى بهذه الخلافة إلى عليٍّ كرَّمَ اللهُ تعالى وَجهَهُ .. وقد أعمتْ العصبيّةُ المذهبيّةُ والطائفيّةُ كلا الطرفين عن كونِ قوليهم بهذا الشأن يجعلُ منَ نظامِ الحكمِ في الإسلامِ نظاماً أشبَهَ ما يكونُ بالنظامِ المَلَكي .. ويجعلُ من دلالاتِ قولِه تعالى : (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) ، لا معنى لها .. فما الفائدةُ من قولِه تعالى (وَأَمْرُهُمْ شُورَى

بَيْنَهُمْ) ، إذا كانَ الحاكمُ سيعيّنُ الخليفةَ الذي يليه ؟ !!! .. وما الفائدة من قولهِ تعالى (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) ، إذا لمْ تكنْ هذه المُشاورةُ مُلزِمَةً للحاكم ؟ !!! ..

.. من هنا نرى أنّهُ في إطارِ تعاليمِ الرسالةِ التي حملَها الرسول ﷺ إلى البشريّة ، لا يمكن أن يشيرَ ﷺ أو يُوصي لأيٍّ كان بالخلافةِ بعده .. وحتى لو ثبتَ ذلك تاريخيّاً ، فإنَّ فعلَ الرسولِ ﷺ هذا ، فعلٌ ناتجٌ عن كونهِ حاكماً وزعيماً للمجتمعِ الإسلاميِّ ، وليس عن كونهِ رسولاً .. فالرسولُ ﷺ لا يُخالفُ أحكامَ الرسالةِ التي يحملُها للبشر ..

.. وآليّةُ وصولِ عُمَرِ بن الخطّاب كانتْ أقربَ إلى آليّاتِ تسليمِ النائبِ لرئيسه في عصرنا ، وآليّةُ وصولِ عثمان بن عفّان كانت نتيجةَ اختيارٍ من ستّةِ رجالٍ حدَّدَهم عُمُر بن الخطّاب.. وآليّةُ استلامِ عليٍّ كانت أقربَ إلى آليّات الانتخابِ في عصرنا ، وآليّةُ استلام معاوية بن أبي سفيان كانت أقربَ إلى آليّات الانقلابات العسكريّة في عصرنا ، وبعدَ ذلك حوَّل معاوية الحكمَ في المجتمعِ الإسلاميِّ إلى حكمٍ ملكيٍّ ، مُقدِّماً دلالاتِ قولهِ تعالى : (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) ، على أنّها (وأمرهم شوربة بينهم) ، ودلالاتِ قولهِ تعالى : (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) ، على أنّها (وتعتعْهُم في الأمر) .. ومنذ ذلك الحين أصبحت الأمّةُ تعيشُ منهجَ الشوربة هذا ، ومنهج التعتعة قروناً طويلة ..

.. إنّنا نرى أنَّ آليّاتِ استلامِ الحكم في الجيلِ الأوّلِ مُختلفةٌ ما بين خليفةٍ وآخر ، ونرى من خلالِ دراستنا للتاريخ أنّ هذه الآليّات لمْ تكنْ مُقنعةً للكثيرين من رجالِ ذلك الجيل ، وفي معركةِ الجملِ وصفّين ومجزرةِ كربلاء وغيرها أكبرُ دليلٍ على ذلك ..

.. وحتى لو كانت تلك الآليّات مُقنعةً لجميعِ أبناءِ ذلك الجيل ، وكانتْ ضروريّةً في وقتِها ، فمن المُستحيلِ أن تكونَ مقنعةً في جيلنا أو صالحةً في عصرنا .. فإنْ كان على الحاكم أنْ يُعيِّنَ مَنْ يخلُفُهُ ، أو أنْ يختارَ ستّةً يَختارون واحداً منهم ، أو يُترَك

الحُكْمُ للأدهى والأقوى والأكثرِ مكراً ، ليستولي على الحكم ثمَّ يُحوِّله إلى نظامٍ ملكي يحكمُ باسم الإسلام ، فحين ذلك ، تكونُ كُلُّ الأنظمةِ الديكتاتوريّةِ في العالمِ أنظمةً شرعيةً في هذا المُصطلحِ التاريخي الذي يُقَدِّمُه بعضُهم على أنّه من صلب الإسلام ..

والله تعالى وليّ التوفيق

المهندس عدنان الرفاعي